S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/415
13 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

تعمم مرفقة بهذه المذكرة الملاحظات الشخصية التي أبداها رئيس الأفرقة المنشأة عملا بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/100) **لدى تقديم تقارير الأفرقة الثلاثة** (S/1999/356، **المرفقات الأول والثاني والثالث) في أثناء المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (انظر المرفق).**

130499 130499 99-10382

مرفق

[الأصل: بالانكليزية]

ملاحظات شخصية من رئيس الأفرقة المعنية بالعراق
السفير سيلسو أموريم

١ - ليس قصدي من عرض تقارير الأفرقة الثلاثة أن أقدم ملخصا للنصوص، التي أعتقد أنها جلية في حد ذاتها. وعوضا عن ذلك رأيت أنه قد يكون من المفيد إبداء بعض التعليقات ذات الطابع الشخصي وهي تمت بصورة أكبر الى انطباعاتي، بصفتي رئيسا، عن المناقشات التي دارت في الأفرقة وعن عملية إعداد التقارير. وأود أيضا أن أطرح بعض أفكاري عن الطريقة التي قد تساعد بها الاستنتاجات في تشكيل نهج محتمل جديد يتبعه مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق.

٢ - وبادئ ذي بدء أود أن أؤكد أهمية تناول كل تقرير على حدة برمته. وقد جرى التفكير في التقارير مع مراعاة الحاجة إلى الاستجابة للولايات الخاصة التي أوكلها مجلس الأمن للأفرقة. وتشكل الافتراضات والتقييمات والتوصيات والاقتراحات الواردة في التقارير جسدا عضويا يمكن فقد مغزاه الحقيقي إذا انتقيت عبارات متفرقة.

٣ - وهذه التقارير محصلة مناقشات مكثفة من جانب أفرقة من الأفراد الذين قاموا بعمل مضن للاضطلاع بالولايات المسندة إليهم. لذا سأبذل قصارى جهدي لكي أكون أمينا فيما يتعلق بالتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين تلك الأفرقة دون تحاشي الإعراب عن آرائي الشخصية التي كونتها نظرا لمركزي الفريد كرئيس للأفرقة الثلاثة.

٤ - وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن التوافق في الآراء لم يلتمس أو يتم التوصل إليه على حساب الجوهر. ولقد جرى بالطبع التوفيق اللازم بين مختلف وجهات النظر، وتستطيع العين الواعية أن تحدد العبارة التوفيقية أو تقرأ بين السطور. وأرى أنه في الحالات الثلاث تمكنت الأفرقة من عرض توصيات مفيدة قد تسهم في تركيز المناقشات في مجلس الأمن على مواضيع محددة.

٥ - وأود أيضا أن أذكّركم أن كلا من الأفرقة الثلاث عمل مستقلا عن الآخر ولم تكن هناك صلة - بل لم يمكن قيام صلة - بين التقارير أثناء إعدادها. على أن مجلس الأمن يستطيع بل ربما يتعين عليه أن يقيم الصلات الملائمة بين الملاحظات والاستنتاجات الواردة في التقارير الثلاثة. وقد تصبح هذه الصلات في الواقع ضرورية لتتيح لمجلس الأمن إعداد نهج جديد متماسك بالنسبة للحالة.

٦ - وأخيرا، فقد أوضح لأعضاء الفريق أن الولاية المسندة إليهم تنطوي على ضرورة قيامهم بالعمل في إطار القرارات القائمة. إلا أن من الجلي أن مجلس الأمن ليس مقيدا بهذه القيود.

الفريق المعني بنزع السلاح والرصد والتحقق المستمرين

٧ - كان في ذهن أعضاء الفريق الطابع التقني لولاية الفريق. ومن ناحية ثانية أقر أعضاء الفريق بالخلفية السياسية لمناقشاتهم، والتي تشمل في جملة أمور أخرى، الحالة الراهنة على أرض الواقع، فضلا عن المقترحات التي تناقش في مجلس الأمن. وكانوا مدركين أيضا للمضامين السياسية التي قد تنطوي عليها بعض التوصيات.

٨ - ولم يحاول الفريق أن يستنسخ أو يلخص وثائق أخرى. فقد سلم الفريق بأن التقييمات أجريت في مناسبات مختلفة من جانب كيانات مكلفة بأعمال التحقق في العراق. وهذه التقييمات التي لا تزال متاحة للجميع، كانت موضع نظر الفريق كجزء من "جميع الأعمال الموجودة ذات الصلة".

٩ - وبالرغم من ذلك فحتى وإن لم يكلف أعضاء الأفرقة بالشروع في التقييم السياسي للامتثال، فقد رأوا أن من المهم تكوين لمحة عامة عن عمل الأمم المتحدة/الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق بغية الرد على سؤال وجهته إلى مجلس الأمن وكررته لأعضاء الأفرقة وهو "مع الإقرار بأنه يجوز أن تكون ثمة مهام نزع سلاح يتعين إنجازها، ألا يمكن إنجاز تلك المهام من خلال نهج جديد، في إطار نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين؟".

١٠ - ولهذا الغرض، قام خبراء من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم إفادات للفريق. وتركزت الإفادات والمناقشات التي جرت فيما بعد على ناحيتين وهما:

أولا) نتائج الأعمال التي تمت في العراق في السنوات الثماني الماضية (والتي ترد في الفقرات المتعلقة بالمنجزات في التقرير). وهي تبين ما أنجزه الكيانان من حيث الكشف عن العناصر الرئيسية في برامج الأسلحة العراقية المحظورة وتدميرها؛

ثانيا) الجوانب المتبقية أو التي لم تحسم أو التي لم توضح، أو لم توضح بما فيه الكفاية في برامج الأسلحة المحظورة. وفي هذا الصدد، جرى التسليم ضمني وأحيانا صراحة بوجود مسائل معلقة في مجال نزع السلاح. ومن ناحية ثانية، كانت هناك اختلافات في تصورات أعضاء الفريق وفي فهمهم للمسائل الملعلقة، بما في ذلك ما يتعلق بصلتها بعملية التحقق العامة.

١١ - ولم يلتمس الفريق التوصل إلى استنتاجات يتفق عليها في هذا الصدد، وهذا أساسا لأنه رأى أنه لا يندرج في إطار ولايته الاضطلاع بذلك التقييم. ومهما يكن من أمر فحتى لو أتيح مزيد من الوقت لمواصلة تلك المناقشات، لكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد تلك المسائل ومدى أهميتها، أشد صعوبة. وفي رأيي أن عملية كهذه القبيل ما كانت تفيد الأغراض التي أدت إلى إنشاء الفريق.

١٢ - ومن ناحية أخري، يقدم التقرير إجابة على السؤال المذكور أعلاه والمتعلق بإمكانية إدراج المسائل التي لم تُحسم في النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين.

١٣ - والخلاصة من وجهة نظر تقنية (وهذا منظور الفريق) أن هذا "الإدراج" أو "الدمج" ممكن في الواقع، بشرط توفر الترتيبات المناسبة. ودون الدخول في مناقشة تقنية بدت سابقة لأوانها في تلك المرحلة، وافق أعضاء الفريق على بعض البارامترات لتعزيز نظام الرصد والتحقق المستمرين، ومن بينها إتاحة الوصول بصورة كاملة إلى الأماكن، والأفراد، والمعلومات، وإعادة تحديد خطوط الأساس، والاستخدام المناسب للتكنولوجيات، وما إلى ذلك، وترد هذه البارامترات في الفقرة ٤٢ من التقرير.

١٤ - وأكد أعضاء الفريق أن الأثر الصافي لذلك النهج المتكامل والذي سيستفيد من التفاعل والتلاقح المتبادل بين التخصصات، قد يتمثل في "إتاحة العمل السريع والفعال صوب التأكد من حالة نزع السلاح في العراق". وبعبارة أخرى، فمن المنظور التقني لن تكون إعادة تركيز أنماط العمل ممكنة فحسب، بل ومستصوبة بالفعل.

١٥ - ورأى الفريق أيضا أن إعادة تركيز أو "إعادة توجيه" النهج المتبع إزاء نزع السلاح/الرصد والتحقق المستمرين، دون الخروج عن الإطار القائم للحقوق والالتزامات التي تتضمنها قرارات مجلس الأمن، من شأنها أن تتيح الفرصة لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام مجلس الأمن. ولذا يمكن القول باطمئنان أن إعادة التركيز على هذا النحو، لن تكون صالحة تقنيا فحسب، بل وقد تكون مستصوبة أيضا. وبالطبع فإن القرار النهائي هو لمجلس الأمن.

١٦ - وأكد الفريق أيضا مدى إلحاح الحاجة الى التوصل إلى حل للمشكلة التي يفرضها عدم وجود المفتشين في العراق. وكان من الجلي لأعضاء الفريق أنه "كلما طال أمد توقف أنشطة التفتيش والرصد زادت صعوبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن". وقد ارتئي أن عدم وجود المفتشين في الميدان يزيد زيادة كبيرة من مخاطر محاولة العراق إعادة إنشاء برامج الأسلحة المحظورة. وبالتالي ارتأى أعضاء الفريق أن أي تهديد لاستقرار المنطقة بسبب عدم وجود مفتشين سيؤدي بالطبع إلى النيل بصورة خطيرة من مصداقية الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، أن الفريق خلص إلى أن "ترك الوضع على حاله ليس بديلا عمليا وأوصى ببذل الجهود لاستعادة نظام دولي للتفتيش في العراق يكون فعالا وصارما وموثوقا به".

١٧ - ويقدم هذا التقرير، في جوهره، توصية أساسية واحدة هي، تنفيذ نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين لمواصلة تحقيق الأهداف المبتغاه من قرارات مجلس الأمن في العراق. ويمكن، بل وينبغي، أن يكون هذا التقرير في إطار أحكام القرار ٧١٥، والخطط الراهنة للرصد والتحقق المستمرين، وسوى ذلك من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (٦٨٧ و ٧٠٧ و ١٠٥١). وقد أشار الفريق أيضا إلى أن تعاون العراق أمر لازم من أجل إعادة إنشاء أي نظام قد نرغب في تنفيذه. كما أن الدعم الفعال من مجلس الأمن لأي نظام يجري إنشاؤه له أيضا نفس القدر من الأهمية.

١٨ - وبتقديم هذه الاستنتاجات، يخلي الفريق نفسه من الولاية التي أنيطت به لتحديد الكيفية التي يجري بها "إعادة إنشاء نظام فعال لنزع السلاح/الرصد والتحقق المستمرين في العراق". وقد تكرر في المناقشات التركيز على كلمة "كيفية". ودعوني أشير إلى أن الفريق قدم رده على هذه "الكيفية" (أسلوب التطبيق) من الناحية التقنية حصرا. وأكد الفريق أن أفضل النظم مهما بلغ شأنه سيكون عديم الفائدة إذا ظل فكرة أو بقي حبرا على ورق. ولكي يكون النظام فعالا لا بد من أن يجد طريقه إلى الواقع، وهو أمر مستحيل من دون موافقة العراق. والطريقة التي سيجري بها تحصيل هذه الموافقة، أو فلنقل الرد المنتظر على هذه "الكيفية" من الناحية السياسية، إنما تقع على عاتق مجلس الأمن. غير أنني أرى أن الإجابة على "الكيفية" التقنية ليست منبثة الصلة بالمناقشة المتعلقة "بالكيفية" السياسية.

١٩ - وبالتوازي مع الإجابة على السؤال المحوري المشار إليه سلفا، وكجزء لا يتجزأ من النظام المقترح، جرى تقديم بعض المقترحات المهمة بشأن تنظيم العمل وأساليبه، وكرس وقت طويل من أجل تحقيق هذه الغاية. وتتصل هذه المقترحات في الأساس بإعادة تشكيل اللجنة كهيئة جامعة، وببعض المهام التي قد تناط بها، وبعض المسائل المتعلقة بما للتعيين والتدريب والتعامل مع المعلومات المتأتية من المصادر المختلفة بالإضافة إلى بعض الممارسات والإجراءات ذات الصلة. وكما أشير إليه سلفا فقد درس الفريق هذه التعديلات ضمن الإطار القانوني الحالي بما في ذلك ما يتعلق منه باللوائح الموضوعة، دون المساس بأي قرارات قد يتخذها مجلس الأمن مستقبلا. وبصرف النظر عن القيود التي قد تعترض هذه المقترحات، إلا أنني أرى أنها يجب ألا تعامل بخفة، رغم اللغة الدبلوماسية الحذرة، وإن لم تكن مشوبة بأي إبهام، التي صيغت فيها. ويوصي الفريق مجلس الأمن بأن يولي التوصيات ما تستحقه من اهتمام، ومن جانبي فإنني أيضا أحض المجلس بقوة على أن يفعل ذلك.

الفريق المعني بالحالة الإنسانية الراهنة

٢٠ - بنى الفريق الثاني المعني بالمسائل الإنسانية في العراق تقييمه للظروف المعيشية الراهنة التي يحياها شعب العراق على مجموعة من المؤشرات المستمدة من طائفة من الوثائق والإفادات. ويلخص تقرير الفريق هذه المعلومات الكمية ويعكس في الوقت نفسه بعض الجوانب الكيفية التي لفت انتباهه إليها.

٢١ - ولم يسع الفريق إلى أن يحل تقريره محل التقارير العادية التي يقدمها الأمين العام عن الموضوع، أو يزيدها نسخة أخرى، في سياق الإبلاغ عن ٩٨٦ برنامجا إنسانيا. وهو غير مطالب عمليا وفقا للولاية المنوطة به بأن يفعل ذلك. وخلافا لهذا قرر الفريق، في التزام دقيق بالولاية المنوطة به أن يتخذ منظورا أوسع، وسعى إلى الوقوف على الاتجاهات الحالية، عن طريق مقارنة الحالة في العراق قبل حرب الخليج بالحالة بعد الحرب، وفي الوقت الحاضر. ومن المفهوم أن النظام الشامل للجزاءات يمثل عنصرا رئيسيا في هذا المشهد العام.

٢٢ - وقد ميز الفريق مفاهيميا بين أوجه الحرمان التي تؤثر في آليات المواكبة في مجتمع ما وتكون ناجمة عن كارثة طبيعية أو من صنع البشر وتستأهل أن تكون مسائل مثيرة للقلق على المستوى الإنساني، وغير ذلك من الحالات. وفي هذا السياق، وبدون التغافل عن مسؤولية العراق عن الحوادث التي أفضت إلى الحالة الراهنة، يرى الفريق أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتردية في العراق وعواقبها بالنسبة لمستويات معيشة الشعب العراقي لا يمكن أن يجري فصلها عن الأثر التراكمي للدمار الواسع النطاق الذي خلفته الحرب والجزاءات الاقتصادية المستديمة. وفي غياب هذه الأحوال لم يكن الوضع في العراق سيعامل على الأرجح كحالة إنسانية، وكان سيعامل في الغالب الأعم، لو قيض مثل هذا التعامل، وكأنه مسألة تدخل في باب مساعدات التنمية.

٢٣ - وعلى الرغم من احتمال وجود هامش للخطأ فيما يتعلق ببعض فرادى البيانات - وهو ما يقر به التقرير صراحة - فإن الفريق يعتقد أن المعلومات المقدمة من بعض وكالات الأمم المتحدة، ومن منظمات غير حكومية وأفراد، تتمازج معا وتشكل صورة متماسكة. وباختصار، وحسبما أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واقتبسه التقرير "انتقل البلد من رخاء نسبي إلى فقر شامل" في العقد الأخير. ويمكن العثور على نفس التقييم، وإن كان في عبارات أخرى، في التقارير المقدمة من الوكالات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية الموثوقة، مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٢٤ - وتترك الجهود الإنسانية الراهنة التي يأذن بها القرار ٩٨٦ والقرارات اللاحقة الأخرى مفعولا في كبح التدهور فيما يتعلق بمشاكل سوء التغذية والمشاكل الصحية. غير أنه لا يمكن القول بأن الحالة وصلت إلى أفضل وضع استقرار يمكن تحقيقه إذا نظر المرء إلى البلد بأسره. فالمؤشرات الأخرى آخذة في التدهور دون توقف.

٢٥ - ولا يخلي التقرير حكومة العراق من مسؤولياتها، ومن ثم يدرج مجموعة من التوصيات موجهة إليها. وفي الوقت ذاته، يرى الفريق أن الدول الأعضاء ينبغي ألا تتخلى عن مسؤوليتها الجماعية أمام الاحتياجات الإنسانية الحرجة لشعب العراق. وانطلاقا من هذه الروح، وفي حدود الإطار العام الذي ترسمه قرارات الأمم المتحدة، أدرجت في الفرع الرابع من التقرير مجموعة توصيات أعتقد أنه سيكون لها أثر كبير، وخاصة لو جرى التعامل معها كحزمة واحدة. غير أنه لا بد من ملاحظة أن الحالة الإنسانية للشعب العراقي، على

نحو ما جاء في الفقرة الأخيرة من التقرير، ستبقى حالة مأساوية ما لم يجري إنعاش الاقتصاد العراقي بشكل متواصل، وهو ما لا يمكن أن يتحقق على أساس الجهود الإنسانية الدولية وحدها.

٢٦ - وأود أن أوضح أن بعض التوصيات المقدمة من الفريق يمكن أن تطبق في الإطار الحالي للقرارات، في حين يحتاج بعضها الأخير إلى إجراء تعديلات ضمن الأساس الفلسفي ذاته. ولم يسع الفريق صراحة إلى التمييز بين هاتين الفئتين. وكإجراء للمتابعة، وفور الموافقة على لب التوصيات، أقترح أن يجري تشكيل فريق من الخبراء لدراسة بعض الجوانب التقنية والقانونية التي ينطوي عليها تنفيذ بعض هذه التوصيات.

الفريق المعني بأسرى الحرب والممتلكات الكويتية

٢٧ - لا بد من التشديد على أن الفريق، ولأسباب عملية في المقام الأول، وأيضا لأسباب مفاهيمية تتصل بالطابع الإنساني للمسألة، لم يدخل في عملية للتقصي خاصة به. وعليه، عمل الفريق على أساس المعلومات المقدمة إليه عبر الإفادات أو في التقارير الخطية. واستكملت بعض التقارير الشفوية بوثائق جرى عرضها على الفريق، كما في حالة الكويت والمملكة العربية السعودية.

٢٨ - وبغية الحصول على تصور واضح عن الإطار القانوني الذي تندرج فيه المسائل، رئي أنه من المناسب الحصول على مجموعة قرارات مجلس الأمن وأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة. وتضمن ذلك الوثائق المتصلة بتشكيل اللجنة الثلاثية التي تنطوي على أهمية بالنسبة للحصول على فهم كامل للمسألة. وفي هذا السياق، يمكنكم الاطلاع على الإشارات المرجعية للمصطلحات المختلفة المستخدمة في سائر الوثائق والتي تعطي مدلولات قانونية متباينة.

٢٩ - ومن المهم ملاحظة أن الفريق تعامل في مجمل أعماله مع المعلومات التي حصل عليها واضعا بعين الاعتبار طابعها السري. وبالنظر إلى الطابع الإنساني للمسألة جرى تبادل هذه المعلومات الحساسة على أساس الثقة المتبادلة. وصادف الفريق أيضا أرقاما متباينة مقدمة من الطرفين المعنيين بما فيها معلومات متضاربة عن حالة مجهولي المصير. وبالرغم من هذه المصاعب قدم تقرير الفريق إلى مجلس الأمن، لأول مرة على ما أعتقد، حشدا شاملا للبيانات المتعلقة بأسرى الحرب والممتلكات.

٣٠ - وفيما يتعلق بمسألة الممتلكات الكويتية، لوحظ أن عددا من المواد التي صادرها العراق أثناء الاحتلال قد أعيدت عن طريق الأمانة العامة. إلا أنه بالإشارة إلى بعض المعدات العسكرية والمحفوظات الرسمية، فإن التوضيحات التي قدمها العراق إما لم تكن مقنعة تماما أو لم تكن موجودة بالمرة. وهذا الأمر لم يمكّن الفريق من الخلوص إلى أن العراق امتثل تماما لالتزامه بتنفيذ الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٦. وأوصى الفريق بأن يتولى مركز تنسيق في الأمانة العامة مسؤولية استكمال المعلومات المتعلقة بالمواد التي لم تتم إعادتها بعد. وعلى أساس هذه البيانات، يقدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز في إعادة الممتلكات.

٣١ - أما مسألة أسرى الحرب، أو الأشخاص المفقودين، فهي مسألة إنسانية ينبغي عدم تسييسها مثلما أكد ذلك بالإجماع الذين استمع إليهم الفريق. وفي هذا الصدد، ينبغي الحفاظ على دور لجنة الصليب الأحمر الدولية واحترامه، خاصة فيما يتعلق بحدود مشاركتها في عملية تعتبر أو يمكن اعتبارها مسيسة.

٣٢ - وسلَّم الفريق بضرورة إبقاء مجلس الأمن على اطلاع على مسألة "الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم حتى الآن" (حسب العبارة التي تفضلها لجنة الصليب الأحمر الدولية). ولهذا الغرض اقترح آلية يقدم الأمين العام بمقتضاها تقريرا دوريا عن الحالة. وترد المبادئ التوجيهية لذلك التقرير، وهي مبادئ صممت أساسا لتشكل عاملا محرضا، يستهدف تشجيع التعاون بين الأطراف، في الفقرتين ٥٠ و ٥١. وأشار الفريق أيضا إلى أن الضغط المستمر الناشئ عن تواتر التقارير أكثر من الحاجة أو عن الجدل السياسي الذي لا يكاد هناك مفر من أن يلي تلك التقارير، قد لا يساعد في الجهود المبذولة لإيجاد تسوية نهائية لهذه المسألة الإنسانية أساسا.

٣٣ - ويأمل الفريق، وهو يدرك أن هذه المسألة حساسة ومعقدة جدا، أن تعتبر الآراء الواردة في التقرير وكذلك الآلية المقترحة فيه، إغراء لإيجاد الحلول المحتملة. ومن شأن أي تطور إيجابي في هذه المسألة، أن يحدث، بالإضافة إلى التأثيرات الفورية والهامة جدا بالنسبة لأسر الأشخاص الذين لا يعرف مصيرهم حتى الآن، أثرا إيجابيا في عملية بناء الثقة، مما يتيح تحسين العلاقة بين بلدان المنطقة وبالتالي التحسن التدريجي للحالة الجغرافية السياسية العامة.

الاستنتاجات

٣٤ - يصارع مجلس الأمن، منذ أكثر من سنة الآن، مسألة كيفية التمسك بموقف موحد تجاه المشكلة العراقية. وقد استطاع أعضاء مجلس الأمن، في ثلاث مناسبات هامة على الأقل، إظهار تلك الوحدة: في شباط/فبراير ١٩٩٨، عندما أيد في القرار ١١٥٤ مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام والحكومة العراقية؛ وفي آخر يوم من تشرين الأول/أكتوبر، عندما أعرب أعضاء مجلس الأمن عن آرائهم الأولية حول الاستعراض الشامل؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أدان مجلس الأمن بالإجماع قرار العراق بوقف التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة ومواصلة تقييد عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (القرار ١٢٠٥). وفي مناسبات أخرى لم تكن الوحدة بهذه الدرجة من الوضوح. ولا شك في أنها انعدمت إثر الأحداث التي جدت في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

٣٥ - ويعكس تشكيل الأفرقة رغبة من أعضاء مجلس الأمن في محاولة الخروج من المأزق الذي وصلت إليه المحادثات في المجلس. ففي ذلك الحين، كان المجلس بدأ مناقشة الخيارات التي يمكن أن تؤدي إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة. وقدمت مقترحات لتحقيق ذلك الغرض بيد أنه استعصي على ما يبدو التوصل إلى توافق في الآراء. ويمكن أن تتيح تقارير الأفرقة فرصة لمجلس الأمن لكي يركز على خيارات ملموسة لإحراز تقدم وربما، وهذا مؤمل، للعودة إلى وحدة الصف.

٣٦ - وقد خلص الفريق الأول إلى أنه بعد ثماني سنوات في العراق، فقد أحرز الكثير من التقدم، واعترف في نفس الوقت بوجود بعض المسائل التي لم تسو بعد. وأشير إلى احتمال وجود "طريق مسدود" في إجراء المزيد من التحقيق في هذه المسائل في إطار الإجراءات الحالية مما يحتمل أن يكون قد أدى إلى تناقص ظاهري في العائد منها في السنوات الأخيرة، وإن تعددت الأسباب.

٣٧ - والجزاءات الشاملة قائمة أيضا منذ ثماني سنوات والحالة الإنسانية في العراق كئيبة، مثلما بين ذلك الفريق الثاني. وفي الظروف الراهنة، فإن الوضع يتسم بعدم وجود تفتيشات، أو عمليات رصد، ولذلك ليس هناك ما يضمن عدم تعرض السلم والأمن في المنطقة للتهديد، من مصادر عدة منها أسلحة الدمار الشامل. وهناك مسائل أخرى ما زالت بدون حل، ولا سيما مسألة الأشخاص "الذين لا يعرف مصيرهم حتى الآن" (سواء كانوا أسرى حرب أو أشخاص مفقودين). وباختصار، فإن أهداف قرارات مجلس الأمن ليست قيد التحقق. ويقودنا هذا إلى مسألة معرفة ما إذا كان تغيير النهج أو اعتماد نهج جديد يمكن أن يسهم في تحقيق الأهداف المحددة في قرارات مجلس الأمن.

٣٨ - والتوصيات الواردة في التقارير هامة ويمكن أن توفر إذا نظر إليها كمجموعة، حلولا لبعض المشاكل الملحة. بيد أنه ينبغي النظر إليها كأدوات، وهذا ينطبق بالخصوص على الفريق المعني بنزع السلاح ومسائل الرصد والتحقق المستمرين؛ ولا تكون الأدوات مفيدة إلا إذا استخدمت.

٣٩ - ويطرح التقرير عن نزع السلاح/الرصد والتحقق المستمرين بدوره على مجلس الأمن، في فقرته الأخيرة، نفس السؤال الذي طرحته هذه الهيئة على الفريق، وإن كان بصيغة منقحة: "كيف يمكن من وجهة نظر سياسية تنفيذ نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين؟". وقد أشار بوضوح في فقرة سابقة إلى أن النظام المعزز للرصد والتحقق المستمرين لم يصمم كإغراء للحصول على تعاون العراق. ولذلك فإنه إذا أريد التماس الإغراءات، مهما كان شكلها، فإنه ينبغي البحث عنها في مواضع أخرى. وقد سبق أن أشرت إلى الروابط المحتملة بين الملاحظات والاستنتاجات الواردة في مختلف التقارير ومفتاح اللغز الذي يجعل العراق يقبل نظاما معززا للرصد والتحقق المستمرين قد يكمن بالضبط في تلك الروابط.

٤٠ - ويسلّم تقرير الفريق الأول بأنه ما زالت هناك مسائل لم يت فيها بعد. ومن ناحية أخرى، ومثلما أشير إلى ذلك في المناقشات، قد تكون هناك صعوبة ضمنية تتمثل في أنه قد لا يمكن الوصول أبدا إلى المرحلة التي يكون فيها مجلس الأمن متيقنا مائة بالمائة من أن "العراق أنجز جميع الإجراءات المتوخاة في الفقرات ٨ إلى ١٣" كما تنص على ذلك الفقرة ٢٢ من ذلك القرار. بيد أن الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ قد تتيح، مثلما ندرك ذلك جميعا، قدرا كافيا من المرونة لاعتماد نهج جديد، إذا ما قرر مجلس الأمن ذلك، أي نهج ينص على مستوى مقبول من اليقين فيما يتعلق بالأسلحة المحظورة، مع عمليات تفتيش فعالة في إطار نظام معزز للرصد والتحقق المستمرين، ويتيح في نفس الوقت تحسين أحوال معيشة الشعب العراقي على نحو هام، بما يوفر قدرا معينا من الظروف الطبيعية، مع الاستمرار في السعي إلى بلوغ الأهداف الأخرى مثل أهداف الفريق الثالث.

٤١ - وأخيرا فإنه يتعين طرق مسألة طريقة التعامل مع العراق "عاجلا لا آجلا" مثلما يشير إلى ذلك أحد التقارير. ومن المؤكد أن هذا لن يكون مهمة سهلة، بالنظر إلى موقف السلطات العراقية، وخاصة بعد أحداث كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ والحوادث ذات الطابع العسكري التي ما زالت متواصلة. وبصفتي رئيسا، تعين علي التعامل مع الموقف العراقي المتمثل في عدم الاهتمام بالأفرقة، مما لم يتح مشاركة العراق الرسمية في أعمال الأفرقة. وباستثناء ما قد يستنبطه مجلس الأمن، ربما باستخدام الروابط التي أشرت إليها فإن رأيي الشخصي هو أنه سيتعين بذل جهود في مجال "دبلوماسية المداواة". ولهذا الغرض، قد تكون مساعدة الأمين العام قيّمة جدا.

٤٢ - وبإيجاز، فإن الوضع القائم ليس خيارا قابلا للبقاء. وقد شكلت الأفرقة محاولة نزيهة وعادلة لتقديم توصيات ملموسة يمكن أن يركز عليها مجلس الأمن في تعامله مع المسألة العراقية. ويمكن أن توفر هذه التوصيات، في مجموعها حلولا لمشاكل ملحة. بيد أن إيجاد حل دائم لمسألة العراق يتجاوز ما يمكن اقتراحه في حدود اختصاصات هذه الأفرقة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، يمكن للمجلس، وهو ينظر إلى التقارير ككل، ويشمل ذلك الروابط المحتملة بينها، الأمر الذي لم يكن بإمكان الأفرقة القيام به - أن يتوصل إلى حلول أكثر شمولا، كجزء من نهج جديد أو نهج منقح من أجل تحقيق أهداف قراراته. وبذلك يمكن للمجلس لا أن يحسن فرص التوصل إلى سلام دائم في تلك المنطقة بالذات فقط بل أن يكتشف أيضا من جديد وحدته ويعزز في نفس الوقت مصداقيته كهيئة تتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن في العالم كله.

- - - - -